

# من يوميات رئيس المجلس



قرر الاسبوع المنصرم، مجلس اراضي إسرائيل، بأن التخفيضات على الأرض المصنفة ضمن مناطق الأفضلية القومية، تحدد لحد أقصى لا يتعدى 49% في البلدات المتواجدة في العنقود الاجتماعي-الاقتصادي المرتفع. المعنى في سياق مسغاف، بأن مقابل تخصيص قسيمة سكن في جزء من بلدات مسغاف سيدفع المواطن أكثر.

يوجد في مسغاف بلدات جماهيرية وبلدات بدوية، وكما في البلدات العربية الأخرى، تخصص قسائم البناء فقط "لأبناء البلد". في البلدات الجماهيرية لا يوجد بتاتا تخصيص أراضي لابناء البلد، وكل من يرغب في البناء في البلدة التي ولد فيها، يمر عملية مشابهة لكل إنسان آخر. من الصعب طرح كل الهدف والتطور من وراء سياسة الأراضي، من خلال هذا المقال، ولكن في نهاية المطاف، وصحيح لليوم، لنحو 80% من سكان الجليل ومن بينهم سكان مسغاف البدو، يوجد أفضلية في تخصيص أراضي الدولة (طالما تتوفر أراضي مخططة) في البلدة التي ولدوا فيها. لنحو 20% من سكان الجليل، ومن بينهم غالبية سكان مسغاف اليهود، لا يوجد أفضلية.



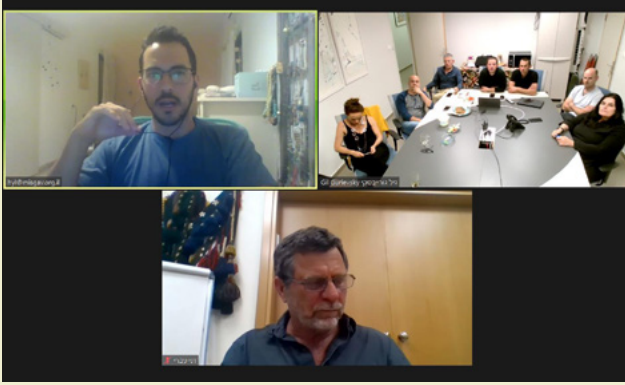
مجلس أراضي إسرائيل، الجسم الذي يدير سلطة أراضي إسرائيل (رامي)، هو الجسم الذي يقرر سياسة شؤون اراضي "الدولة". لماذا الدولة بين اقتباسين؟ لأن الحديث أيضا عن أراضي تم امتلاكها على يد الكال وسُلمت لإدارة دولة إسرائيل، وأيضا أراضي القرى العربية التي هُجرت وتُركت عام 1948، وكذلك هي اراضي الغابات والأحراش التي كانت متروكة، وارااضي "السلطان" أو "المندوب السامي" التي حوّلت لملكية دولة إسرائيل. الحديث عن غالبية مساحة الجليل. الأراضي بملكية خاصة وتتمركز في الأغوار، وتنتشر على الجبال، وتشكل غالبية المساحة المبنية في القرى القديمة.

أواخر العصر العثماني، كانت الأيام الاخيرة، تحت حكم الأمراء في الجليل، على مدار مئات السنوات. في الشمال تركزت القرى الدرزية والمسيحية. عاش اليهود في صفد، في طبريا وفي عكا. المجتمع العربي كان بجوهره مجتمعا زراعيا. وتركزت الزراعة في الأغوار. في الجبال وفي الأراضي الحرشية عاش البدو واستغلوا المراعي. في القرن ال19- بدأت عملية تسجيل ملكية الأراضي، بالطريقة المعروفة لدينا باسم ("كدستار"). جزء من الأراضي سُجلت بصيغة التضمين للمزارعين- هذه هي أراضي "ميري". على غالبية الأراضي في الجليل تم إجراء "تسوية" ايام الانتداب البريطاني، والذي صنف غالبية اراضي "ميري" كأراضي زراعية، وحولها بما يعرف اليوم "الطابو". يدور الحديث عن نحو 20% من مجمل الاراضي. بقية الأراضي تخضع لإدارة سلطة أراضي إسرائيل منذ إقامتها عام 1960. جزء من هذه الأراضي تم امتلاكها على يد الكال من أصحابها، او على يد شركة "هيمنوتا"- شركة تابعة للكال. في إطار تسويات معينة، امتلك البدو الذين سكنوا بين القرى، حقوق على أراضي "ميري" وتسجلوا كأصحاب حق. وسكنوا عمليا في كل مساحات الرعي والأحراش. على كل حال تطورت منذ 1960 وبشكل أكبر منذ عام 1978 "روايات" مختلفة في المجتمع اليهودي وفي المجتمع العربي. تحدث اليهود عن "تحقيق الاستيطان" في الحيز "المفتوح"، وعلى "بلدات جماهيرية" واحيانا أيضا عن "تهويد الجليل". في المجتمع العربي تحدثوا عن تمييز وسلب وسياسة حكومية قمعية، واحيانا أيضا عن "نضال من أجل أرضنا". التوطين البدوي بدأ في عملية "تسوية" عام 1970، ولكن كل البلدات حصلت على اعتراف سنوات ال90-. وما زالت العملية مستمرة حتى اليوم. فقط في العام الأخير تم بناء بنى تحتية في القرية البدوية الاخيرة، التي حصلت على اعتراف في مسغاف- عرب النعيم. غالبية البلدات الجماهيرية في مسغاف لم تصل لحجم التطوير المخطط. نحن نحافظ على مساحات واسعة من اجل حمايتها كغابة، محميات مناظر ومحميات طبيعية. نحن نعمل أيضا في ربط بلدات واحدة مع الاخرى ومع المدن والقرى المجاورة لنا.



# من يوميات رئيس المجلس

التقيت إدارة المجلس الإقليمي ماطي أشر، بخصوص استمرار تطوير المنطقة الصناعية بارليف. التقيت إدارة موران عبر محادثة "زوم" (قريبا في لقاء حي إن شاء الله).



في عيد الأسابيع-شافوعوت، قرأنا في التوراة عن مكانة جبل سيناء. وقرأنا أيضا وثيقة روت. في قصة نعومي وروت، ينعكس واقع "نظام الوراثة"، منظومة زراعة وأراضي تختلف عن منظومة اليوم. سكان يودفات القديمة أيضا، جانب بيتي، عاشوا في نظام مختلف عن نظام اليوم. المشترك لكل الفترات هو بأن الأرض هي أساس وجودنا. عدم المساواة هو أحيانا إحدى نتائج النشاط الاقتصادي أو الزراعي. القيم التي توجهنا اليوم-تختلف، تعاون وسد فجوات، ليست قيما "جديدة" أو زائلة. هي ما يوجه أعمالنا ونشاطنا يوميا. وفي بناء صهيون نعزي أنفسنا!



مع خالص المودة والاحترام  
داني عبري

من معرفتي لسلوك النفسيات العاملة، تعلمت بأن سياسة سلطة أراضي إسرائيل ليست ثمار "يد موجهة"، بل تراكم ضغوطات متناقضة. برأيي حان الوقت بأن يعترف الجميع بهذا الامر، بأنه يوجد قرى جديدة في الجليل. قسم منها بلدات جماهيرية، قسم بلدات بدوية وقسم بلدات مختلطة. المعنى العميق "للقرية"، باعتقادي، هو مكان لمن ولد فيه، ينتمي له ويلتزم له. حاليا، مع بدء استيعاب الجيل الثالث في جزء من بلدات مسغاف، ما زالت البلدات الجماهيرية، تدار كبلدات قيد التأسيس.

استراتيجية مسغاف، هي بناء مجتمعات متعددة الاجيال، قيمية و "احتوائية". هذه الاستراتيجية تم اقرارها في عملية إشراك جمهور واسعة، مع دراسة وتعمق في البدائل. نحن مع الانفتاح والتعايش. نحن معنيين في إتاحة فرصة استمرار العيش والسكن لآبناء المكان، في البلدة التي ولدوا فيها. أحيانا، مثل الأسبوع المنصرم، نضطر لمواجهة سياسة تعيقنا وتضع التحديات أمامنا. نحن سكان مسغاف، يهود وعرب، معا، اقوياء. لا شك لدي، بأننا سواصل النمو كما فعلنا حتى اليوم، وسنصمد أمام كل تحدي.

التقيت الأسبوع المنصرم مدير الاموال في الوكالة اليهودية. في كل البلدات الجماهيرية، لا يوجد حقوق على الارض للبلدة نفسها، ويوجد حقوق على الأرض للوكالة اليهودية. الوكالة لا تنشط في الاستيطان منذ عشرات السنوات. لماذا نحتاج لتصريح منهم من اجل إقامة منشأة فوتوفولتاي- طاقة شمسية، على سطح مبنى عام؟ لماذا ما زالت الوكالة صاحبة الحق على المباني التي تم شراؤها منذ وقت طويل، بواسطة جزء من البلدات؟ نحن نجري عملا معمقا بهدف تغيير هذا الوضع. إضافة لذلك، سياسة سلطة أراضي إسرائيل في تخصيص أراضٍ للتشغيل، هي قيد يصعب تطوير التشغيل والتجارة في كل بلدات مسغاف، وخصوصا في البلدات البدوية. نحن نعمل على تغيير هذا الوضع.

التقيت الاسبوع المنصرم لجنة الرفاه التابعة لمركز المجالس الإقليمية، وتحدثنا عن استراتيجية الخروج من ازمة الكورونا، وعن تزويد الخدمات للمواطنين القدامى في الحيز القروي.

